الكنيست يُصادق على فصل بلدات فلسطينية عن القدس

البرلمان العربي يطالب المجتمع الدولي بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين

جدار الفصل في القدس

عواصم – «وكالات»: بمناسبة إحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، طالب الدكتور مشعل بن فهم السلمي رئيس البرلمان العربي، المجتمع الدولي، في رسالة إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، بتحمل المنظمتين مسؤولياتهما والضغط على الاحتلال إسرائيل، للالتزام بقرارات الأمم المتحدة، ووضع حد لاحتلاله الأراضي العربية.

وطالب السلمي إسرائيل بقبول مبادرة السلام العربية المعلنة في 2002م في القمة العربية ببيروت، ليتمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وليعم السلام في منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع.

وشدد رئيس البرلمان العربي في رسالتيه، على أن دولة الاحتلال مستمرة في الفطرسة وتحدي المجتمع الدولي، بالترهيب والتهجير والقتل والتطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني، ومصادرة ممتلكاته واحتلال أراضيه، وحرمانه من حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، ضاربة بعرض الحائط كل قرارات الشرعية الدولية.

واستنكر السلمي تجاوزات الاحتلال الصارخة لميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والمعاهدات والمبادئ الدولية، وجرائمه المرتكبة في الأراضي العربية، وإقامة جدار الفصل العنصري، المخالف لقواعد القانون الدولي الإنساني، مؤكدا تضامن البرلمان العربي الكامل مع الشعب الفلسطيني، في نضاله المشروع من أجل نيل حريته واستقلاله، وتقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، مُشدداً على مواصلة جهود البرلمان العربي، عبر لجنة فلسطين التي يترأسها لنصرة قضية العرب الأولى فلسطين.

ودعا رئيس البرلمان العربي البرلمانات الإقليمية، والوطنية العربية والدولية إلى مزيد من التنسيق والتعاون والتضامن، لمساندة قضية الشعب الفلسطيني في الحصول على الاعتراف بدولته، وإجبار إسرائيل على الانصياع للشرعية الدولية وإنهاء احتلال الأراضي العربية، وإعلان فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها مدينة القدس.

من ناحية أخرى صادقت لجنة القانون والدستور البرلمانية في الكنيست الإسرائيلي على طرح تعديل قانون أساس القدس، للتصويت عليه في القراءتين الثانية والثالثة في الهيئة العامة للكنيست.

ويسمح القانون الذي قدمه الوزيران نفتالي بينت وزئيف الكين، بإخراج مخيم اللاجئين شعفاط وكفر عقب، من منطقة نفوذ القدس وإقامة مجلس اقليمي خاص بهما، وبذلك يتقلص عدد السكان العرب في القدس.

ودعم 9 نواب القانون، فيما عارضه 7، ومن الذين أيدوه رئيس اللجنة نيسان سلوميانسكي، ويبني بيغن، ونافا بوكير، ودافيد بيتان، من الائتلاف الحكومي، بينما عارضه ميكي روزنتال، وياعيل غيرمان، ومائير كوهين، من المعارضة.

ويشار إلى أن المعارضة البرلمانية ترفض التعديل، بدافع رفضها للقسم الثاني من القانون الذي يحدد ضرورة تأييد 80 نائباً لنقل مناطق إلى سلطة سياسية أجنبية، خاصة السلطة الفلسطينية، حتى إذا فصلت هذه المناطق عن القدس.

ويصل عدد سكان كفر عقب وشعفاط إلى 140 الف نسمة، ولا يحمل قسم منهم بطاقة الهوية الإسرائيلية، وبسبب انقطاع البلدتين عن القدس بفعل الجدار الفاصل، فإن البلدية والشرطة لا تقدمان الخدمات لسكانهما، ما أسهم في تدهور الأوضاع فيهما إلى حد كبير.

الاتحاد الأوروبي: خطة جديدة لحل الخلافات حول المهاجرين

لاجئون في ألمانيا

قال دبلوماسيون أمس الأربعاء، إن حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستدرس مقترحاً جديداً يهدف للتغلب على الانقسامات العميقة بشأن تقاسم المسؤولية عن طالبي اللجوء، الأمر الذي تسبب في توتر العلاقات بين دول الاتحاد منذ اندلاع أزمة المهاجرين في 2015.

وتقدمت إستونيا التي تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد بالخطة التوافقية في اجتماع لمبعوثي الدول على أمل توافق بين إيطاليا، التي تتحمل العبء الأكبر من تدفق المهاجرين عبر البحر المتوسط، ودول شرق أوروبا التي تعارض بقوة إجبارها على استقبال حصص من المهاجرين.

وتضغط ألمانيا، التي عانت مستشارتها أنجيلا ميركل خلال انتخابات سبتمبر نتيجة لقرارها السماح بدخول أكثر من مليون شخص إلى ألمانيا أثناء الأزمة، على دول أخرى لإبداء «التضامن» على مسألة المهاجرين.

ووفقاً لخطة إستونيا تحدد المفوضية الأوروبية «حصصاً عادلة» من طالبي اللجوء من المتوقع أن تستقبلهم الدول، وتحدد الحصة بشكل أساسي اعتماداً على عدد سكان الدولة العضو في الاتحاد ومدى ثرائها، وعلى المفوضية إصدار «إنذار مبكر» إذا اقترب عدد الوافدين من الحد الأقصى لهذه المستويات.

وفي مثل تلك الظروف يمكن للمفوضية الطلب من باقي الدول الأعضاء المساعدة عبر مجموعة من الوسائل لا تقتصر ببساطة على استقبال مهاجرين، لكن تتضمن توفير المساعدات المادية والأفراد والتمويل وغيرها، وكانت دول مثل بولندا والمجر اقترحت تقديم مثل هذه الوسائل بدل استقبالها مهاجرين.

وعبر مسؤولون في إستونيا عن اعتقادهم بأن الاقتراح المطروح يوفر توازناً جيداً بين الدول التي تضغط للتضامن والدول التي تقول إن مجتمعاتها لا تتقبل الهجرة، وخاصة من الدول الإسلامية.

ووصف دبلوماسي كبير الخطة بأنها «أم كل الحلول الوسط»، لكنها في حاجة إلى إرادة سياسة لتمريرها، الإرادة التي ربما ستتضح على مدى الأشهر المقبلة.

أستراليا: برلمانية تنتقد تحويل مراكز اللاجئين في مانوس إلى «منشآت احتجاز»

طالبو لجوء ولاجئون يحتجون في جزيرة مانوس

سيدني – «وكالات»: قالت زعيمة المعارضة في مجلس الشيوخ الأسترالي أمس الأربعاء، إن «مركز اللاجئين في جزيرة مانوس في بابوا غينيا الجديدة لم يكن الغرض منه احتجاز الأشخاص «لفترات طويلة»، منتقدة طريقة تعامل الحكومة مع الأزمة.

وأضافت وزيرة الخارجية في حكومة الظل بيني وونغ، للصحافيين في كانبرا: «كنت جزءا من حكومة حزب العمال التي أسست هذه المراكز في الخارج، الهدف منها كان النظر في طلبات اللاجئين، وليس الاحتجاز لفترات طويلة».

وتابعت: «هذه الحكومة أدارت هذه المراكز بصفتها منشآت احتجاز بكفاءة دون بذل أي جهد ولو ضئيل للعثور على خيارات للتوطين في دولة ثالثة».

وكانت المحكمة العليا في بابوا غينيا الجديدة قضت العام الماضي بلا قانونية المركز الذي تديره أستراليا في مانوس، ما أدى لتفكيكه.

مادورو: البرلمان الفنزويلي «جثة لم تدفن»

الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو

كاراكاس – «وكالات»: اعتبر الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، أن الجمعية الوطنية، البرلمان، «جثة لم تُدفن»، وأكد أن هذه الهيئة ذات الأغلبية المعارضة «ليس لها أهمية»، و«ليس لها وجود»، بفضل «الجمعية الوطنية التأسيسية».

وقال مادورو في فعالية لشركة النفط الحكومية (PDVSA) إن «الأوليغاركية دمرت البرلمان الفنزويلي، دُمر ولم يعد له وجود وتشكر الرب على ذلك».

وأكد الرئيس الفنزويلي، أنه «بفضل الشعب باتت لدينا جمعية وطنية تأسيسية، ولم نعد في حاجة للجمعية الوطنية» البرلمان.

وتشكلت الجمعية الوطنية التأسيسية، في أغسطس الماضي بأمر من حكومة مادورو، دون استفتاء مسبق كما طالبت به المعارضة والمجتمع المدني، وبات لديها كل السلطات التنفيذية منذ ذلك الحين.

ولا تحظى الجمعية التأسيسية التي ينتمي كل أعضائها لنظام مادورو، باعتراف المعارضة وجانب كبير من الأنظمة الديمقراطية في أوروبا والأمريكتين، لاعتبارها تأكيدا على الطابع الشمولي المزعوم للمشروع «التشافي» نسبة للرئيس الفنزويلي السابق هوغو تشافيز.

الكرملين: التجربة الصاروخية لبيونغ يانغ «استفزاز»

كوريا الجنوبية: تدريبات عسكرية على إطلاق الصواريخ لتوجيه ضربة دقيقة براً وبحراً وجواً

تدريبات صاروخية للجيش الكوري الجنوبي

عواصم – «وكالات»: ندد الكرملين الأربعاء بالتجربة الصاروخية الجديدة لكوريا الشمالية، معتبراً إياها «عملاً استفزازياً»، ودعا كل الأطراف إلى «الحفاظ على الهدوء».

وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف في تصريح صحافي: «هذه التجربة الصاروخية الجديدة هي بالطبع استفزاز يثير توتراً إضافياً، ويبعدنا عن بداية تسوية الأزمة»، معرباً عن الأمل في أن «تتمكن الأطراف المعنية من الحفاظ على الهدوء».

من جانب آخر أجرى الجيش الكوري الجنوبية أمس الأربعاء تدريبات مشتركة على إطلاق الصواريخ لتوجيه ضربة دقيقة ضد مصدر الاستفزازات براً وبحراً وجواً، بعد 6 دقائق فقط من إطلاق كوريا الشمالية صاروخاً باليستيا في اتجاه البحر الشرقي.

وذكرت هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة في كوريا الجنوبية لوكالة «يونهاب»، أن الجيش الكوري الجنوبي أجرى التدريبات على إطلاق الصواريخ لتوجيه ضربة دقيقة براً وبحراً وجواً فجر أمس الأربعاء، بمشاركة وحدة الصواريخ والسفينة الكورية من طراز «إيجيس» والطائرة القتالية من طراز «إف16-» وغيرها.

وفي التدريبات، أطلق الصاروخ الباليستي من طراز «هيون مو2-» الذي يبلغ مداه 300 كيلومتراً، والصاروخ بحر-أرض من طراز «هيه سونغ2-» الذي يصل مداه إلى ألف كلم، والصاروخ جو-أرض من طراز سبايس الذي يبلغ مداه 57 كيلومترا.

ويعتبر إطلاق «هيه سونغ-2» من سفينة مزودة بنظام إيجيس، الأول من نوعه.

وأضافت الهيئة أن الجيش أطلق كل صاروخ على حده من الأنواع الثلاثة، وضربت 3 صواريخ هدفا يفترض أنه مصدر الاستفزازات للعدو، في نفس الوقت.

من ناحية أخرى قال وزير الخارجية الألماني زيغمار غابرييل إن: «ألمانيا تدين بقوة أحدث تجارب كوريا الشمالية الصاروخية الباليستية»، مضيفاً أنها ستستدعي سفير بيونغ يانغ لديها.

وأضاف في بيان: «خرقت كوريا الشمالية من جديد القانون الدولي، سلوك كوريا الشمالية المتهور يمثل تهديداً كبيراً للأمن الدولي».

وكانت كوريا الشمالية قالت اليوم الأربعاء إنها اختبرت بنجاح صاروخاً باليستياً قوياً جديداً عابراً للقارات، يضع البر الأمريكي بأكمله في مدى أسلحتها النووية.

زعيم كروات البوسنة انتحر بالسم بعد تأييد «الجنائية» الدولية الحكم بسجنه

زعيم كروات البوسنة باداركو برليتش

أيدت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة أمس الأربعاء، أحكام السجن بحق زعيم كروات البوسنة باداركو برليتش و5 آخرين.

وذكرت وسائل إعلام أن برليتش تناول سائلاً من زجاجة قال إنها تحتوي سُماً، وصاح معلناً على نحو متكرر رفضه حكم المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، وأرجئت جلسة المحكمة، فيما أعلن التلفزيون الكرواتي وفاته بالفعل.

وكان الستة أدينوا بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاك القوانين أو أعراف الحرب، وخرق اتفاقيات جنيف بين 1992 و 1994، وأصدرت المحكمة حكما بسجنهم 25 عاما في 2013، بعد محاكمة استمرت 7 أعوام.

ومن تداعيات الحروب البلقانية في يوغسلافيا السابقة، إعلان جمهورية هرسك بوسنة الكرواتية من جانب واحد، العامل المحرك لاندلاع الحرب بين الكروات المسيحيين الكاثوليك واليوسنيين المسلمين في 1993 و1994، ودارت معارك عنيفة، أدت لاحقاً إلى تدخل القضاء الدولي.

وتعد القضية ضد زعيم كروات البوسنة باداركو برليتش و5 آخرين من أكبر وأكثر القضايا تعقيدا بالنسبة للمحكمة منذ أن شكلتها الأمم المتحدة في 1993 للنظر في قضايا جرائم الحرب الكبرى في يوغسلافيا السابقة.

وشهدت حرب البوسنة بين 1992 و1995 قتال الصرب المسلمي البوسنة والكروات، الذين حاربوا في عدة أماكن.

وستتابع كرواتيا حكم أمس، بعد أن حمّل قاض من درجة أولى، الرئيس الراحل فرانيو توديجمان مسؤولية قيادة حملة رعب.

ويفتح الحكم الباب أمام السماح للضحايا للمطالبة بتعويضات.

ويعد حكم اليوم، الأخير بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة بعد عمل استمر 24 عاما، وستتولى آلية الأمم المتحدة للمحاكم الجنائية الدولية بقية الأعمال، التي تشمل الاستئناف في قضيتي الإبادة الجماعية لزعيمي صرب البوسنة رادوفان كارادزيتش وراتكو ملاديتش.